

أوراق كارنيغي

الجزائر في عهد
بوتفليقة:

الفتنة الأهلية
والمصالحة الوطنية

رشيد تلمساني

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 7 ■ كانون الثاني/يناير 2008

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسيل

©2007 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, DC 20036
هاتف: 202 - 483 - 7600
فاكس: 202 - 483 - 1840
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
شارع البرلمان 88
وسط بيروت، لبنان
ص.ب. 11 - 1061 رياض الصلح
هاتف: 9611991491
فاكس: 9611991591
www.carnegie - mec.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:

<http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic>

ثمّة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية.

للحصول على نسخة , أرسل طلبك عبر: pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القراء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر البريد الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

المؤلف

د. رشيد تلمساني، باحث غير مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، سبق وكتب دراسات عدة عن الجزائر في مركز كارنيغي، واشنطن؛ كما شغل سابقاً منصب باحث زائر في «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة هارفارد، وفي مؤسسة الجامعة الأوروبية، وفي «مركز روبرت شومان» في فلورنسا وفي جامعة باريس الثامنة، وفي مؤسسة أوروبا-المغرب، وفي «مركز الدراسات العربية المعاصرة» في جامعة جورجتاون. نشر عدة مقالات وأصدر كتب عديدة حول الأوضاع السياسية في الجزائر ومن ضمنها «الانتخابات والنخب في الجزائر» (2003، بالفرنسية)، «الدولة وال بازار والعولمة: مغامرة الانفتاح في الجزائر» (1999؛ بالفرنسية)؛ «الدولة والثورة في الجزائر» (1986؛ بالانكليزية). له كتابات عدة في الصحافة الجزائرية المحلية حول السياسة العربية وقد صدرت له آراء عدة في صحف «لو ماتان»، «الوطن»، «لو كوتيديان دوران».

المحتويات

1	تمهيد
2	من الانفتاح الديمقراطي إلى الفتنة الأهلية
4	تدهور الأوضاع
7	ولادة خطة السلام
9	قضية المفقودين
10	ميثاق للنسيان
13	المحصلة
13	تراجع وتيرة العنف
15	اعادة السلطة المدنية
17	الجزائر والمجتمع الدولي
18	لا مصالحة من دون حقيقة
20	الملاحظات

تمهيد

لم يعد الجزائريون يعيشون مع الخوف من الموت على أيدي إسلاميين متطرفين عند حواجز وهمية أو من خوف «الاختفاء» على أيدي شرطيين ملثمين يقتحمون المنازل ويختطفون ساكنيها إلى ما لا عودة؛ ويعد هذا الواقع إنجازاً استثنائياً في بلد اقترن اسمه خلال التسعينيات بأعمال العنف المريعة التي اقترفها إسلاميون متطرفون وأفراد في قوى الأمن. وعادت الجزائر على درب الاستقرار، وباتت أكثر انفتاحاً على الاستثمارات الأجنبية. ورفع الحظر «الخيالي» الذي فرض على البلاد في منتصف التسعينيات. ويمكن اليوم للجزائريين التطلع إلى مرحلة من السلام والازدهار النسبيين، فالتطرف الإسلامي لم يعد يشكل تهديداً جسيماً للأمن في البلاد، على الرغم من بعض المواجهات التي تندلع بين حين وآخر. وفي عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، انتقلت الجزائر من مرحلة انهيار القيم وتدهورها إلى حقبة من الاستقرار.

وتفسر هذه الدراسة كيف ابتكر الرئيس بوتفليقة وطبق خطة سلام ناجحة أعطت أملاً جديداً لملايين الجزائريين الذين كانوا رازحين تحت وطأة اليأس، بمن فيهم المنتمين إلى الجماعات الإسلامية المعتدلة. كذلك تبين هذه الدراسة التحليلية كيف أدت السياسة التي انتهجتها الحكومة بهدف تسريع عملية السلام في البلاد إلى تعثر مسار المصالحة الوطنية، وتمثلت عملية السلام في سن رزمة من القوانين الجديدة، والكفاح لنزع الطابع العسكري عن الحياة السياسية في خطوة كانت الأولى من نوعها منذ الاستقلال، وتقبل الجماعات الإسلامية المعتدلة كفاعلين سياسيين شرعيين. إلا أن عملية السلام أعطت أيضاً الضوء الأخضر للنفو عن أعداد هائلة من «مجاهدي الله» الذين وافقوا على تسليم سلاحهم لقاء عدم التحقيق في الجرائم التي اقترفوها، كما أنها لم تحاسب أبداً قوى الأمن عن «أعمال التعسف» التي سُجلت حينئذ. ونتيجة لذلك، لا يزال جزائريون كثير، ولاسيما أقارب المفقودين وسواهم من ضحايا العنف، مستأعنين إلى أبعد الحدود من الطريقة التي عُولجت فيها قضيتهم. فالمصالحة الوطنية لم تتحقق في الجزائر بعد، ذلك لأن التطبيق الصحيح لهذه العملية ليس مسألة تدابير إدارية تُتخذ لتنفيذ قرارات تصدر من أعلى الهرم إلى أسفله، بل هو مسار طويل يفترض مشاركة الفئات الاجتماعية كلها فيه إلى جانب الأحزاب والمؤسسات السياسية كلها¹.

من الانفتاح الديمقراطي إلى الفتنة الأهلية

بدأت الجزائر في العام 1989 وكأنها دخلت مرحلة انفتاح ديمقراطي لافت، اعتبرها البعض فريدة من نوعها في العالم العربي، وبعد مرور أكثر من عقدين على احتكار حزب الجبهة الوطنية للتحرير الحكم في البلاد، شرّعت الحكومة الجزائرية أبواب نظامها السياسي بين ليلة وضحاها في رد على أعمال الشغب التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر 1988. ولم تنطو هذه الأعمال على مقدار كبير من العنف في بادئ الأمر، كما أنها لم تتبع من مطالب سياسية واضحة، بل أتت نتيجة لتراكم استياء الجزائريين مما يسمونه «الحقرة» أي «الظلم»، وللازدراء الفادح الذي أبداه المسؤولون الجزائريون، بصرف النظر عن مركزهم في الإدارات الحكومية، إزاء المواطنين. وكان هذا الاستياء ولا يزال ذا أهمية محورية في علاقة المجتمع الجزائري مع الدولة². وتمثلت مطالب المشاغبين، الذين ولد معظمهم في حقبة ما بعد الاستعمار وتراوحت أعمارهم بين 18 و25 سنة، في استقالة جميع المسؤولين الذين خانوا وهدموا بتبني عقيدة اشتراكية في البلاد. وعلى عكس سكان مصر والسعودية والمغرب، نشأ الجزائريون على عقيدة الديمقراطية القائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية، لذلك، شعر كل جزائري أن من حقه الانتفاع من سناء الدولة. وأتى رد الحكومة على أعمال الشغب بالغ العنف، وأدى إلى وقوع 500 قتيل وعدد أكبر من الجرحى.

وعلى الرغم من أن حصيلة القتلى كانت متفاوتة جداً مع طبيعة ما حصل، والذي وصفه وزير الاتصالات علي عمار بمجرد «صراخ فتیان»، تمثل العنصر الأهم لهذه الأحداث في أن الجيش، الذي كان سابقاً رمز الحرب المجيدة من أجل الاستقلال، أقدم للمرة الأولى على إطلاق النار على المواطنين المدنيين، في خطوة أدت إلى قطع حبل التواصل بين الجزائريين والدولة. وسارعت السلطات إلى التوضيح أنها لن تجيز التعرض للتركيبة السياسية القائمة ونظام المزايا والرعاية الذي أسست عليه. وأحدثت أعمال الشغب التي شهدتها العام 1988 شرخاً في الشرعية الثورية للدولة الجزائرية وفتحت أبواباً موصدة عديدة.

ومع أن الحكومة كانت مستعدة للجوء إلى القوة، إلا أنها سرعان ما فهمت أن القمع لن يكفي وحده لإحلال الاستقرار في البلاد، وأن حاجة إلى إحداث تغيير سياسي برزت، وبعد نقاش داخلي مكثف، أصدرت الحكومة الجزائرية في 23 شباط/فبراير 1989 دستوراً جديداً طوى صفحة الاحتكار السياسي لحزب الجبهة الوطنية للتحرير لأنه أجاز في المادة 40 منه إنشاء «جمعيات ذات طابع سياسي». ونصت هذه المادة على أنه «لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته... ولا يمكن إنشاء الأحزاب السياسية على أساس الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس أو على أساس نقابي أو إقليمي». وعلى الرغم من هذه

الأحكام الرامية إلى صون الوحدة الوطنية، سارعت الحكومة إلى إعطاء تصاريح لكل الأحزاب السياسية التي تقدمت بطلب تأسيس، بما فيها حزب إسلامي كان يساوي في نهجه بين الديمقراطية والكفر.

وسرعان ما برز أكثر من 30 حزباً سياسياً جديداً وتم التحضير لإجراء انتخابات على مستوى البلديات وعلى المستوى الوطني. وبحسب وليم كانت³، بدت الجزائر وكأنها «أكثر الدول تحراً وتعدديةً وحماساً للدفاع عن الديمقراطية في العالم العربي». وفي فترة وجيزة، أثبتت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنها أكثر أحزاب المعارضة فاعليةً وتنظيماً. وأضحى الحزب تحالفاً واسعاً ضم في صفوفه إسلاميين متطرفين ومقاتلين سابقين للاتحاد السوفياتي في أفغانستان، فضلاً عن طلاب، ورجال أعمال من المدن، وشبان عاطلين عن العمل؛ وأطلقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ حملتها تحت شعار «لا الميثاق الوطني ولا الدستور؛ الإسلام هو الحل»، مسجلةً فوزاً كاسحاً في الانتخابات البلدية في العام 1990.

وفي الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية في أواخر العام 1991، نالت الجبهة الإسلامية للإنقاذ 188 مقعداً من أصل 430 في البرلمان، لكنها لم تتجح في نيل الأغلبية المطلقة من المقاعد. وعلى الرغم من تراجع الأصوات التي فازت بها بمليون صوت مقارنةً بالانتخابات البلدية، إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حصدت ضعف الأصوات التي نالتها الجبهة الوطنية للتحريم. وأنت جبهة القوى الاشتراكية في المركز الثالث، مع عدد أقل بكثير من الأصوات. وفاجأ الفوز الكاسح الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأطراف كلها، بما في ذلك قادة الحزب أنفسهم. غير أن الحكومة لم تكن مستعدة للرضوخ إلى المطالب المنادية بتغييرات جذرية في الدولة والمجتمع وردت بسرعة عليها واضعةً حداً للانفتاح السياسي. وفي 4 كانون الثاني/يناير 1992، صدر مرسوم رئاسي قضى بتعليق سلطات المجلس الشعبي الوطني. واستقال الرئيس الشاذلي بن جديد في الحادي عشر من الشهر ذاته إثر الضغوط التي مارستها عليه القيادة العليا للجيش. وعندئذ تولى السلطة المجلس الأعلى للدولة (وهو مؤسسة لم ينص الدستور على إنشائها) الذي ضم خمسة أعضاء، برئاسة محمد بوضياف.

أما الدورة الثانية من الانتخابات (التي تطلب إجراؤها نتيجة لعدم فوز أي حزب بالأغلبية في الجولة الأولى)، فعُلقَت ومُنعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من مزاولتها نشاطها السياسي. كذلك فرضت الحكومة سلسلة كبيرة من التدابير القمعية على الحريات العامة بموجب قانون حال الطوارئ الذي صدر لسنة في بادئ الأمر، إلا أنه لا يزال ساري المفعول حتى اليوم. ووضِع نحو 18 ألف شخص في تسعة مخيمات في الصحراء، بمن فيهم أعضاء منتخبون من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فضلاً عن ناشطين وأعضاء آخرين في الحزب، وهكذا، انتهت التجربة الديمقراطية الأولى للجزائر في «انقلاب دستوري» كما سماه رئيس جبهة القوى

الاشتراكية؛ وبرر مناصرو التدخل العسكري هذا الوضع بأنه لا يمكن الوثوق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ للدفاع عن مبادئ ديمقراطية لأن مساري الإسلام والديمقراطية غير قابلين للتلاقح. وأتى شعار «شخص واحد، وصوت واحد، ومرة واحدة»، ليعبر عن هذه المخاوف. واعتبر هؤلاء أن بروز دولة إسلامية أصولية كان سيؤول إلى تراجع حاد في الأوضاع السياسية والقيم الأخلاقية والثقافية.

تدهور الأوضاع

أدى الانقلاب السياسي، وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومحاولة الحكومة في ما بعد تفكيك الجماعات الإسلامية المتطرفة، وسعي الإسلاميين إلى برهنة ثبات قوتهم، إلى مواجهات عنيفة بين قوى الأمن وعصابات إسلامية مسلحة امتدت طوال عقد من الزمن. وآلت دوامة الإرهاب والقمع التي تلت هذه الأحداث إلى أزمة داخلية تركت المجتمع في صدمة عميقة. وكان كل من الحركة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في صلب الحركة التمردية التي أطلقت حملة ضد الحكومة والجيش والمدنيين، ولاسيما المفكرين والصحافيين. ونفذت الحركة هجمات عنيفة خارج البلاد، ولاسيما في فرنسا، بهدف ضرب الاقتصاد الجزائري ولفت انتباه العالم إلى النضال الإسلامي في البلاد⁴. وأتى رد الجهات العسكرية شديد الوحشية. وغالباً ما وجد المدنيون أنفسهم عالقين وسط هذه الأحداث، كما أنهم استُخدموا طعماً من قبل الأطراف كلها. وكانت الخسائر هائلة، مع نحو 150 ألف قتيل، وبين سبعة آلاف و10 آلاف مفقود، ومليون مشرد، وأضرار في البنى التحتية قدرت بـ 20 مليار دولار.

وتصاعدت وتيرة العنف في الجزائر بصورة مضطربة بعد إلغاء الانتخابات والانقلاب العسكري في كانون الثاني/يناير 1992. وبعد سنة، وسعت الجماعة الإسلامية المسلحة نطاق أعمالها الإرهابية فبدأت بسلسلة من الاغتيالات العشوائية استهدفت مفكرين علمانيين وصحافيين وشخصيات حكومية رفيعة المستوى، وانتقلت بعدئذ إلى حملة ضد المواطنين الأجانب هدفت إلى لفت انتباه دول العالم إلى قضيتها. واستمرت الجماعات الإرهابية في الجزائر في الانشقاق والتكاثر. وتأسست الجماعة السلفية للدعوة والقتال في العام 1998 على أيدي مقاتلين متمردين من الجماعة الإسلامية المسلحة، وتمكنت من التوسع بفضل الدعم التي استمدته من الخارج. وأدت أعمال العنف التي شهدتها البلاد إلى تفاقم حدة الاستياء والاشمئزاز اللذين تراكما في أذهان الجزائريين منذ النضال الوطني للتحريير.

سارعت الحكومة في وضع الجيش وقوى الأمن تحت قيادة واحدة بهدف شن «حرب

شاملة» على الجماعات الإسلامية المسلحة، وحققت بعض النجاح في تفكيكها. وعلى خلفية الحرب الشاملة هذه، أخفقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجبهة الوطنية للتحرير وجبهة القوى الاشتراكية التي حصدت 80% من الأصوات في انتخابات العام 1991، في بلورة اقتراح مشترك خلال اجتماع عقد تحت رعاية جماعة سانت إيديجو في روما في العام 1995. وبحسب ما قاله الجنرال محمد العماري، قائد أركان الجيش، «كان ربيع 1994 الحقبة الأسوأ في الجزائر، عندما باشرت الجماعة الإسلامية المسلحة، وبمقدار أقل، الجيش الإسلامي للإنقاذ، في استهداف مرافق اقتصادية وعسكرية. لكن في العام 1995، بذل الجيش جهوداً جمة لوضع معادلة الرعب إلى جانبه، أي بث الذعر في صفوف الإسلاميين بمقدار ما فعله هؤلاء مع باقي فئات المجتمع».

وتمثل الهدف النهائي من هذه الإستراتيجية في استئصال جذور الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسائر الجماعات المرتبطة بها عن طريق خرق هذه المنظمات وسحقها عسكرياً. وكان الإسلاميون في بادئ الأمر مقتنعين بأنه سيسهل عليهم هزم الجيش الذي كان يشوبه الفساد، على الرغم من تمتعه بعتاد أفضل نوعية وأفراد أكثر تدريباً، فقرروا حرض المجندين الشباب على ترك الخدمة العسكرية، الأمر الذي كان سيحول دون تمكن الجيش من خوض حرب طويلة ومنهكة. لكن في الواقع، استوعبت قوى الأمن إستراتيجيات الجماعات المسلحة ونجحت في إضعافها بصورة كبيرة من دون تكبد خسائر بالغة. وأبقت القيادة العسكرية على إستراتيجية صارمة أعطت الأولوية للأمن وعرفت بإستراتيجية «الأمن أولاً».

وفي الوقت ذاته، وبهدف إقصاء الدعم عن الجماعات الإسلامية المسلحة، وعدت الحكومة أيضاً بأنه لن الإسلاميين الذين يسلمون أنفسهم لن يُعاقبوا، بل سيعاد دمجهم في المجتمع الجزائري. وبحلول أيلول/سبتمبر 1997، كانت الجماعات المسلحة أصبحت ضعيفة لدرجة أن مدني مزراغ، أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ، أُجبر على القبول بهدنة غير مشروطة. وفي أوائل العام 2000، تمكنت الحكومة من التأكيد على أنه تم الحد من الهجمات الإرهابية التي عرفت في السابق انتشاراً واسعاً بحيث لم تعد تشكل سوى «بقايا عنف». وكان الجنرال محمد تواتي، الذي يعتبر مؤسس إستراتيجية «الأمن أولاً»، من الثقة بنفسه بمكان بحيث صرح أن «خطر وقوع الجزائر تحت وطأة جماعات شبيهة يطالبان استبعاد، على الرغم من العراقيل البالغة التي لا تزال قائمة».

وسط أجواء العنف والأذى المتعمد، أصرت القيادات الجزائرية على الحفاظ على المظهر الديمقراطي للبلاد عن طريق إجراء انتخابات بصورة منتظمة. وعلى الرغم من أن السلطة كانت في أيدي الجيش وقوى الأمن، لم تتعطل العملية الانتخابية تبعاً للصيغة التي سماها أندرياس شيدلير «بالسلطوية الانتخابية». ولم يعد الجيش نظام الحزب الواحد، بل سمح إلى حد ما بوجود تعددية حزبية في البلاد. إلا أن التطور المفاجئ تمثل في سماح الجيش

لمجموعة من الأحزاب الإسلامية بمتابعة نشاطاتها، بل وشجع إنشاء أحزاب جديدة. وتابع الجيش في الوقت ذاته مفاوضاته مع الجماعات المسلحة، حتى في الفترة التي كان يسعى فيها إلى إلغائها عسكرياً. لكن هذه السياسة أثارت جدلاً كبيراً، وشهدت الطبقة السياسية انقساماً مريراً بين من عُرفوا «بالمستأصلين» الذين كانوا مصممين على استخدام القمع لاجتثاث الإسلاميين المتطرفين، وبين «التوافقيين» الذين كانوا يؤمنون في ضرورة التحاور مع حركة الإسلام السياسي بهدف التوصل إلى المصالحة الوطنية.

وحاول الرئيس اليمين زروال بعد توليه منصب الرئاسة الأولى في كانون الثاني/يناير 1994 بعد رفع الحظر عن المجلس الأعلى للدولة، التوصل إلى صفقة سياسية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، إلا أن سياسته الغامضة «للتحاور مع القوى السياسية كلها من دون استثناء» سرعان ما اصطدمت بحائط مسدود. وعندئذ، عاد الجيش إلى طاولة المفاوضات وقاد المحادثات اللواء إسماعيل العمري، رئيس مديرية الاستخبار والأمن، ومدني مزراغ، قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ. وأعطى النقل السياسي الذي كان يمثله العمري صدقية للمفاوضات، كما عزز ثقة مزراغ بأن بنود الاتفاق المبرم ستُحترم. وآلت جولة المفاوضات هذه إلى توقيع هدنة في 21 أيلول/سبتمبر 1997. ومع أن تفاصيل الاتفاق لم تُكشف أمام الرأي العام، أصدر مزراغ بياناً أمر فيه المتمردين الموجودين تحت إمرته بوقف الهجمات ابتداءً من 1 تشرين الأول/أكتوبر، وحض فيه الجماعات الأخرى على القيام بالمثل. واستجاب ما يقارب ثلاثة آلاف مقاتل لهذا الأمر، بمن فيهم أفراد كثر في الجماعة الإسلامية المسلحة الذين لم يكونوا حينئذ تحت قيادة مزراغ. غير أن عدداً أكبر من المقاتلين المسلحين رفضوا الانصياع، مبرهنين بالتالي على أن قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقدت سيطرتها على زمام الأمور، واستمرت أعمال العنف لسنوات كثيرة، وسرعان ما ترك المقاتلون الإسلاميون صفوف الجماعات السياسية المنظمة لتشكيل عصابات من المجرمين وقطاع الطرق.

ولم تُطوِّ صفحة العنف في الجزائر، بل على العكس، نُفذت مذابح جماعية بحق المدنيين في الجزائر العاصمة بين تموز/يوليو وآب/أغسطس 1997، وتجددت هذه الاعتداءات في كانون الأول/ديسمبر 1997 وكانون الثاني/يناير 1998، وقُتل مئات المدنيين في قرى مجاورة للجزائر العاصمة، في سلسلة من المجازر المروعة أثارت قلقاً دولياً عارماً. وعلى الرغم من توجيه الحكومة أصابع اللوم إلى الإسلاميين، إلا أن قوى الأمن الجزائرية كانت المشتبه به الأبرز في تنفيذ هذه الاعتداءات العنيفة، وتوجه عدد كبير من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بالإدانة إلى الجزائر؛ واستمرت موجة الاستنكار الدولي وحال العزل اللتين اجتاحتا الجزائر لسنوات كثيرة، ولم تتراجعا إلا عندما بدأت الحكومة بالمشاركة في جهود مكافحة الإرهاب

الدولي في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. وتمكنت الجزائر في فترة وجيزة من اكتساب شرعية دولية من خلال مقاربتها لمحاربة الإرهاب.

ولادة خطة السلام

لم تُتبع الهدنة مباشرة بعملية سياسية لتحقيق المصالحة وتطبيع العلاقات، ولم تُبدل جهود جدية في هذا الصدد إلا بعد الانتخابات الرئاسية في العام 1999 التي أوصلت عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الرئاسة. ولم يبقَ للرئيس اليمين زروال إلا القليل من الصدقية والسلطة بعد إخفاقه في تنفيذ مبادرته للسلام في تشرين الأول/أكتوبر 1994، كما أن هذا الأخير لم يكن في وضع يسمح له بإعادة إطلاق جولة جديدة من مفاوضات السلام. وهذا ما أدى على الأرجح إلى استقالته المفاجئة في أيلول/سبتمبر 1998، التي بُررت رسمياً بأسباب صحية، واثرت هذه الاستقالة، دُعي إلى انتخابات رئاسية في نيسان/أبريل 1999.

كان لـ بوتفليقة، الذي فاز بالانتخابات بسهولة نتيجة انسحاب المرشحين الآخرين جميعهم، مركزاً متيناً في الساحة السياسية الجزائرية. فهذا الأخير احتل منصب وزير الشؤون الخارجية منذ العام 1964، وأمل بالحلول محل الرئيس هواري بومدين بعد وفاة الأخير في العام 1979. إلا أن قرار الجيش أتى مغايراً، فاختر الكولونيل الشاذلي بن جديد مكان بوتفليقة، مجبراً هذا الأخير على الخروج من الساحة السياسية. وبعد سنوات أمضاها في الخارج، عاد بوتفليقة إلى الجزائر في العام 1987 وانضم إلى اللجنة المركزية للجبهة الوطنية للتحرير. وعندما أعرب الرئيس زروال عن نيته الاستقالة، دخل بوتفليقة المنافسة مدعوماً من الجيش. وخرق المحرمات بالتوجه إلى الجزائريين باللهجة العامية ومناقشة قضية الضحايا الذين سقطوا على أيدي الإرهابيين بصراحة. وبالتالي، ارتفعت التقديرات الرسمية لعدد ضحايا الفتنة الأهلية من 26563 ضحية في شباط/فبراير 1998 إلى مئة ألف ضحية في العام 1999، ومن ثم إلى 150 ألف ضحية في عهد بوتفليقة. والأهم من ذلك أن بوتفليقة أعرب عن استعداده لإجراء صفقة مع الإسلاميين لإعادة السلام والاستقرار إلى البلاد. ومنذ بداية حملته الرئاسية، وضع بوتفليقة المصالحة الوطنية في صلب برنامجه السياسي مؤكداً، بعد أن أصبح من أبرز الوجوه السياسية في البلد⁶، أنه مصمم على إحلال السلام ومستعد لتقديم حياته تحقيقاً لهذه الغاية. وساهمت تصريحاته هذه في ازدياد شعبيته. لكن في النهاية، لم تنسَ الفرصة لمعرفة مدى تأييد الناخبين له، إذ انسحب فجأة المرشحون الرئاسيون السنة الآخرون، ما جعل من بوتفليقة الرجل الوحيد لملء منصب الرئاسة. وفيما ضمن غياب المنافسين فوز بوتفليقة بالانتخابات، ألقى بظلاله على شرعيته.

وسرعان ما وجه الرئيس انتباهه إلى تسوية النزاع الداخلي، وفي تموز/يوليو 1999، عرض على البرلمان «قانون الوفاق المدني»، الذي عرفه بأنه «الصيغة السياسية» لاتفاق ستتفاوض عليه القيادة العليا للجيش والجيش الإسلامي للإنقاذ⁷. وطُرحت خطة السلام في إطار استفتاء جرى في 16 أيلول/سبتمبر 1999 واستقطب تأييداً حاشداً من قبل الناخبين. واستناداً إلى الأرقام الرسمية، فإن 98.63% من الناخبين صوتوا لصالح الخطة، مع الإشارة إلى أن نسبة إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع بلغت 85.03%. وفيما كان من المؤكد أن هذه الأرقام «ضخمت» عمداً، كان من المؤكد أيضاً أن الشعب كان على أهبة الاستعداد لطي صفحة العنف ودعم خطة السلام. وصودق على القانون من دون مناقشة مطولة وبمطلق أصوات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الشيوخ. وهكذا، استعادت شرعية بوتفليقة زخمها بعد أن كانت تلاشت في الانتخابات الرئاسية التي فاز بها في غياب أي منافس له.

ومنح قانون الوفاق المدني عفواً مشروطاً للإسلاميين المتطرفين المستعدين لتسليم أنفسهم للقضاء والعزوف عن معاودة أعمال العنف قبل 13 كانون الثاني/يناير 2000؛ وبموجب المادة الثالثة منه، كان المتمردون الإسلاميون مؤهلين للعفو في حال وافقوا على تقديم معلومات بشأن ماضيهم، شرط ألا يكونوا تسببوا بمقتل مدنيين أو عجزهم، أو اغتصبوا نساءً، أو استخدموا متفجرات في أماكن عامة، وكانت أحكام مخفضة، لا عفواً شاملاً، ستصدر في حق الجزائريين الذين اقترفوا أيّاً من هذه الجرائم. وفي الحقيقة، لم تشكل الجرائم الخطرة في معظمها موضوع تحقيقات جنائية، لذلك مُنح العفو بصورة اعتباطية.

وحتى قبل المصادقة على خطة السلام خلال الاستفتاء، صدر أمر تنفيذي في 20 تموز/يوليو 1999 قضى بإنشاء لجان للمراقبة في كل ولاية لتحديد تأهل المستسلمين إلى العفو، ولتحديد شروط فترة المراقبة التي سيخضعون لها.

وترأس كل من هذه اللجان مدع عام، ممثلاً بصورة عامة مختلف قوى الأمن في البلاد. وباشرت هذه اللجان عملها من دون شفافية أو خضوع لمساءلة أمام الرأي العام، ما أثار الشكوك في أنها أقصت أفراداً من هذه العملية ولم تحاول تحديد هوية الذين شاركوا في جرائم وأعمال إرهابية خطيرة، بل قبلت إفادات الأشخاص الذين تقدموا بطلبات عفو من دون التحقق من صحتها. وليس من المفاجئ ادعاء معظم طالبي العفو أنهم لم يشاركوا بتاتاً في أعمال إرهابية، بل كُلفوا فقط بمراقبة تحركات قوى الأمن أو تحضير الطعام للإسلاميين. وقبل ثلاثة أيام من انتهاء مدة قانون الوفاق المدني، أعلن بوتفليقة عن قراره إصدار عفو شامل. وزعم أن هذا المرسوم التنفيذي سيوسع نطاق العفو ليشمل مجموعة محددة من الإسلاميين المسلحين كانوا وافقوا على تسليم السلاح وتفكيك العصابات المنتمين إليها. إلا أن هذه اللائحة لم تُبلغ إلى وسائل الإعلام، واستفاد كثير، بمن فيهم أعضاء الجيش الإسلامي

للإنقاذ والرابطة الإسلامية للدعوة والقتال من عفو شامل، وذلك من دون أي تحقيق. وأثار هذا المرسوم من دون شك موجة عارمة من الاحتجاجات بين عائلات المفقودين ومن قبل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان لأنه تناقض في نظرهم مع قانون الوفاق الوطني الذي منع صدور أي عفو لصالح المتورطين في أعمال عنف وأعمال إرهابية. وكان العفو جائراً بصورة صارخة لأنه سمح لبعض الأشخاص المتهمين بجرائم خطيرة بالخروج من دون عقاب، فيما لا يزال أكثر ممن اعتقلوا وحُكموا في أوائل التسعينيات لجرائم أقل خطورة وراء القضبان يقضون حكم السجن المؤبد⁸.

قضية المفقودين

لم تتطرق أي من القرارات التي اتخذها بوتفليقة إلى موضوع المفقودين بطريقة كفيلة بإرضاء معظم الجزائريين. وكان الرئيس يسعى إلى طمر هذا الملف مع أقل مقدار ممكن من النقاش، إلا أن الرأي العام الجزائري ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية رفضت القبول بالموقف الرسمي القائل إن أغلبية حالات الاختطاف نفذت على أيدي إسلاميين انتحلوا صفة أعضاء قوى الأمن للإفلات من العقاب. وتخطت عائلات ما يقارب 11 ألف مفقود جزائري خوفها تدريجياً وأنشأت جمعيات وباشرت بتنظيم مسيرات احتجاج أسبوعية للمطالبة بإجابات مقنعة. واستمرت بطلب معلومات عن مصير المفقودين والإصرار على أن «الحقيقة ينبغي أن تتقدم على المصالحة».

وبعد أن أصبحت صدقية خطة السلام على المحك، أسس بوتفليقة في 21 أيلول/سبتمبر 2003 اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهدفها معرفة ما حصل للذين فقدوا خلال المواجهات. لكنه أوضح أنه «يجب عدم اعتبار اللجنة الخاصة لجنة تحقيق ستحل محل السلطات الإدارية والقضائية المختصة⁹». ولم تكن اللجنة سلطة قانونية لإجبار المسؤولين الحكوميين على الإدلاء بشهادتهم أو رفع السرية عن وثائق ذات صلة. وعلى الرغم من تأسيس اللجنة، استمرت الحكومة بالتهرب من موضوع دور قوى الأمن في حالات الاختطاف. وفي شباط/فبراير 2004، صرح الرئيس بوتفليقة علناً أن على الدولة تحمل مسؤولية أعمال رجال الأمن في إطار الجهود الرامية إلى محاربة الإرهاب. وفي آذار/مارس 2005، أصدر المحامي فاروق كسنتيني، رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تقريراً أولياً عالج ستة آلاف حالة اختطاف وخلص إلى أن بعض عناصر قوى الأمن تصرفت بصورة «غير شرعية» عند قيامها باختطاف المواطنين الجزائريين. إلا أن نتائج التقرير لم تصدر علناً، واستمر رئيس اللجنة نفسه بإبداء شك

كبير حول هذا الموضوع¹⁰. وبحسب اعتقاده، فإن قوى الأمن التي خاضت «حرباً قذرة» كانت على الأرجح مسؤولة عن عدد من حالات الاختطاف التي بلغ عنها، لا متهمتها بها، إلا أنها تصرفت بصورة فردية. وأخفقت الدولة (التي ينبغي تفرقتها عن العناصر الفرديين في الدولة) في تأمين حماية المفقودين، بحسب رأيه، غير أن أمر الاختطاف لم يصدر عنها. وعلى الرغم من أن عناصر قوى الأمن اقترفت من دون أي شك انتهاكات في حربها ضد الإرهاب، كان من المستحيل التحقيق في كل حالة على انفراد بسبب الفوضى السائدة حينئذ. وأضاف كسنتيني قائلاً: «لم نجد أي وثيقة أو شهادة تشير إلى أن تعليمات بهذا الشأن صدرت عن مؤسسات الدولة».

وخلص هذا الأخير إلى أن «التعويض المالي كان الحل الأنسب في هذه الظروف». وعرض على عائلات المفقودين مبالغ وصلت إلى مليون دينار جزائري (13 ألف دولار) في حال تمكنوا من تقديم وثيقة وفاة يرد فيها أن المفقود «قتل خلال مناقشات أو كان متورطاً في أعمال إرهابية»، وهي وثيقة كان من الصعب الحصول عليها بشأن أشخاص فقدوا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2006، أصدر بوتفليقة مرسوماً جدد بموجبه ولاية اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، علماً أن اللجنة الخاصة لم تنجز إلا القليل من أجل الحقيقة والعدالة. وأعيد تعيين المحامي فاروق كسنتيني رئيساً للجنة المؤلفة من 43 عضواً. وفي أيلول/سبتمبر 2007، أقفل جمال ولد عباس وزير التضامن الوطني ملف المفقودين نهائياً¹¹، معلناً أن اللجنة تحققت في 13.541 طلب تعويض تقدمت بهم عائلات إرهابيين وعائلات مفقودين¹². إلا أن القيمة الإجمالية للتعويضات التي مُنحت لم تتجاوز 50 مليون دولار، مع الإشارة إلى أن كلفة بناء المسجد الكبير في الجزائر العاصمة ستصل إلى ثلاثة مليارات دولار. وهنا أيضاً، لم تصدر أي من تقارير اللجنة علناً. ولا يزال الملف في نظر جزائريين كثير، غير مقفل.

ميثاق للنسيان

وعلى الرغم من الجدل الذي أثاره تطبيق قانون الوفاق الوطني، والمراسيم التي تلتها، وتقرير اللجنة المسؤولة عن التحقيق في مصير المفقودين، كان بوتفليقة مقتنعاً بأن في استطاعته تعزيز المصالحة الوطنية وفي الوقت ذاته منع أي محاولة للتحقيق في الأحداث التي طبعت «العقد الأحمر»، ومساءلة مقترفي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ وهكذا، تلكأت الحكومة في معالجة مشكلة المفقودين، مفضلةً التركيز على إقناع الجزائريين بمتابعة حياتهم من دون النظر إلى الماضي.

وبدأت حملة المصالحة في تموز/يوليو 2005 في خطاب ألقاه الرئيس بوتفليقة وصرح خلاله أن «إخراج البلد من الأزمة المميتة التي يمر بها اليوم رهن بدعم الجزائريين لمبدأ المصالحة الوطنية من خلال الاستفتاء». وأضاف: «أنشد الجزائريين جميعهم، رجالاً ونساءً، العودة إلى العيش سوياً والتكاتف لتحسين ظروف عيشهم، وتحقيق الازدهار لأهلهم». وفي 15 آب/أغسطس من العام ذاته، أصدر الرئيس مرسوماً يتضمن «مسودة ميثاق السلام والمصالحة الوطنية» قدمت إطاراً للتدابير الرامية إلى طي صفحة من أعمال العنف. وكان هذا الميثاق، الذي صدق في استفتاء أجري بعد شهر، يعكس عزم بوتفليقة على طمر الماضي بأسرع وقت ممكن وترك هذا الملف من دون السماح بإجراء أي مناقشة في هذا الشأن. وفي دلالة على الجهود الهادفة إلى إظهار البلاد على أنها متحدة ومصممة على طي صفحة الماضي، أعلنت الحكومة أن نسبة غير محتملة بلغت 97% من الناخبين صدقت على الميثاق خلال الاستفتاء.

وأعفى الميثاق الأفراد كافة، سواء منهم المتمردون الإسلاميون أو قوى الدعم المدنية أو قوى الأمن، من الملاحقة لجرائم اقترفوها خلال الفتنة الأهلية. وكانت الفكرة من ذلك عدم تبرئة أحد أو اتهامه، وكان من المفترض أن تضع عملية «المصالحة الوطنية» حداً لبقايا العنف وتحظر استغلال الإسلام لغايات سياسية، إذ كان ينبغي تحييد الإسلام من المنافسة السياسية وتضارب وجهات نظر الأطراف المتصارعة. كذلك صمم الميثاق لكبح جماح التكهنات والحملات الهادفة إلى التقليل من شأن الجيش، وهو ما أكد عليه بوتفليقة في حملته الخاصة بالميثاق.

وتضمن ميثاق السلام والمصالحة الوطنية كل المبادئ التي سبق ذكرها في قانون التوافق الوطني، إذ طالب بالعفو عن المتمردين المسلمين، باستثناء الذين اقترفوا مجازر، واغتصبوا نساءً، ونفذوا عمليات تفجير في أماكن عامة؛ كذلك ناشد الميثاق إلغاء الدعاوى المقامة ضد المتمردين الإسلاميين، بمن فيهم الذين هربوا إلى الخارج أو صدرت في حقهم أحكام صورية. إلا أن المادة 26 منه نصت على إقصاء كل من نفذ أعمال إرهابية أو استغل الإسلام لغايات سياسية من الحياة السياسية. وبموجب هذه المادة، رفض وزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني تسجيل حزب سياسي جديد، هو حركة الحرية والعدالة السياسية، الذي اقترح تأسيسه في كانون الثاني/يناير 2007 أنور هدام، المسؤول السابق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المقيم في الولايات المتحدة.

وتبعاً لنهجها القائم على تقادي أي نقاش عام حول المسائل التي مزقت البلاد طوال 10 سنوات، صدقت الحكومة على «مرسوم تنفيذ ميثاق السلام والمصالحة الوطنية» في 27 شباط/فبراير 2006، فيما كان البرلمان يعاني انكماشاً. أما العنصر اللافت في المرسوم المذكور، فتمثل في تجريم التطرق إلى ملف المفقودين بهدف «المس بالسمعة

الجيدة للموظفين (الحكوميين) الذين خدموا بلدهم بشرف أو بهدف تشويه صورة الجزائر على الساحة الدولية». فالمادة 46 نصت على أن «كل من يستخدم أو يستغل جروح الأساة الوطنية لإلحاق الأذى بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن طريق الخطاب أو الكتابة أو غيرهما من الوسائل لإضعاف الدولة أو المس بسمعة الموظفين الحكوميين الذين خدموها بشرف أو تشويه صورة الجزائر على الساحة الدولية، سيعاقب بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات، إضافة إلى غرامة تتراوح بين 250 ألف و500 ألف دينار جزائري»؛ كذلك نصت المادة المذكورة على مضاعفة هاتين العقوبتين في حال معاودة اقتراف الجرم.

وكما أوضح العديد من المحللين، يتناقض هذا المرسوم مع المادة 36 من الدستور التي تكرر حرية التعبير. وأخيراً، أعطت المادة 47 من المرسوم رئيس الجمهورية سلطة اتخاذ كل التدابير اللازمة لتطبيق برنامج السلام، وهي خطوة غير ضرورية نظراً لوجود 10 مراسيم سابقة كرست هي أيضاً تطبيق برنامج السلام. ولم يكن مفاجئاً أن أبرز المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان أدانت هذا المرسوم بصوت واحد. فقد أكد الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة الانتقالية واللجنة الدولية للقانونيين على أن المرسوم يكرس الإفلات من العقاب لأعمال تُعتبر جرائم بموجب القانون الدولي، وأن من شأنه إسكات النقاش العام حول الأزمات في الجزائر. وأضافت أن احترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها لا يمكن أن يخضع إلى تصويت الأغلبية.

ومن أبرز وجوه الضعف في هذا الميثاق، شأنه شأن الوثائق القانونية السابقة، أنه تجاهل تماماً مسألة الاغتصابات التي تعرض لها عدد كبير من النساء. وتمثلت إحدى الحجج التي لجأت إليها الحكومة لتبرير إلغاء انتخابات العام 1992 في أن حقوق المرأة كانت ستعرض بسبب هذه الانتخابات إلى صفة على أيدي الإسلاميين، لكن لدى إعلانه عن المبادئ التي ستبنى عليها الجزائر بوجهها الجديد، أوضح الرئيس أنه لا يمكن للنساء أن يطمحن إلى أكثر مما نلنه في إطار قانون الأحوال الشخصية الصارم للغاية الذي صدر في العام 1984. كذلك لم يرَ ضرورة لتضمين الميثاق أحكاماً تسمح للنساء بتحصيل حقوقهن نتيجة للاغتصابات التي تعرض لها عدد كبير منهن. وصدّمت الجزائريون عندما ذهب بوتفليقة أبعد من ذلك وطلب في العام 2000 من النساء، مثلاً، عدم «إثارة» هؤلاء الذين مُنحوا العفو بارتداء «ملابس غير محتشمة». كذلك، لم يذكر الرئيس أبداً موضوع تعدد الزوجات الذي لا يزال مسموحاً به في الجزائر، ولا مسألة تفاقم الفقر بين النساء.

وأحسن الرئيس بوتفليقة في تلخيص الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه في الجزائر بتحويل مسار البلاد من «الحقيقة والمصالحة» إلى «العفو والنسيان». وهدف إلى تجنب النقاش حول الماضي بأي ثمن، مستخدماً المراسيم والاستفتاءات لتفادي النقاشات البرلمانية، ومانحاً

العفو لمنع المحاكم من التحقيق في الجرائم، وجاعلاً الميثاق نصاً مقدساً؛ وبالفعل، يمكن لأي شخص بموجب القوانين الجزائرية، انتقاد القرآن، أما الميثاق، فيستحيل التطرق إليه. وأثارت مقاربة بوتفليقة وابلأ من القضايا القانونية والأخلاقية؛ كذلك طُرحت مسألة سياسية جوهرية: فهل يُقدر لعملية مصالحة منبثقة عن أعلى سلطة في البلاد النجاح؟ وتالياً، هل يمكن للدولة الجزائرية تخطي أزمة الشرعية التي غاصت فيها نتيجة للحرب الأهلية؟

المحصلة

إن الوضع في الجزائر اليوم أفضل مما كان عليه عندما انتخب الرئيس بوتفليقة لولايته الأولى في العام 1999، وعاد الجزائريون مجدداً إلى حياة شبه طبيعية، وفيما لا يزال عدد كبير من المشاكل عالقاً، تحسن الوضع الداخلي بصورة لافتة. ولم تعد للجيش وقوى الأمن السيطرة التامة على البلاد. وبفضل الجهود الدبلوماسية التي بذلها بوتفليقة وتعاونه مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة في قضية الإرهاب، خرجت الجزائر من النبذ الدولي التي كانت عليه في الماضي. لكن لا تزال ثمة أسئلة معلقة حول الاستقرار الطويل الأمد لبلد حاول دفن ماضيه.

تراجع وتيرة العنف

وتعود أسباب تراجع وتيرة العنف إلى تطورات ثلاثة هي: إقدام قوى الأمن على قتل أعداد كبيرة من الإسلاميين على مر السنوات، واستسلام كثر منهم لدى الإعلان عن العفو، والقرار الذي اتخذته عدد كبير من هؤلاء بالانضمام إلى حركات التمرد في العراق أو إلى جماعات إرهابية في أوروبا. لكن حتى اليوم، ما من معلومات دقيقة حول هذه الملفات. ومنذ البداية، تولى ملف الأمن في الجزائر عدد قليل جداً من المسؤولين في الطبقة العسكرية البيروقراطية، بل ولم يتدخل الرئيس نفسه كثيراً في هذا الموضوع. وفيما سيبقى المسار السياسي للجزائر مرتبطاً لسنوات كثيرة بما خلفته الحرب الأهلية، لا تزال المسائل الأكثر إلحاحاً مغمورة بالظلال، وهو ما أشارت إليه منظمات حقوق الإنسان بقلق.

وتتسم المعلومات المتوافرة عن أعداد المتمردين الذين استسلموا أو مُنحوا العفو بأنها غير مكتملة ومتناقضة. فقد قال مسؤولون في وزارة العدل لمنظمة «هيومن رايتس واتش» في حزيران/يونيو 2005، مثلاً، إن العدد الإجمالي للمستفيدين من أحكام قانون الوفاق المدني الذي صدر في 10 كانون الثاني/يناير زاد على 5500 شخص، كان 330 منهم يقضون عقوبات مخفضة لجرائم عنف اقترفوها. وأفاد مسؤولون حكوميون أيضاً أن نحو أربعة آلاف متمرّد استسلموا بين العامين 1995 و1998 بموجب القانون الذي أطلقه

الرئيس اليمين زروال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2006، صرح وزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني في مؤتمر صحفي أن «80% من الإرهابيين سلموا سلاحهم¹³»، إلا أنه لم يعط أي رقم في هذا الشأن. وزعم عزيز مروان، المسؤول عن الإشراف على تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية، أن 17 ألف إرهابي كانوا ألقوا سلاحهم بحلول تموز/يونيو 2007¹⁴، إلا أن التقارير التي صدرت في صحف جزائرية وفرنسية أوحى أن عدداً يتراوح حده الأقصى بين ألفين وثلاثة آلاف عنصر من عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ استسلموا حتى الآن. غير أن هذه الأرقام لم تساعد على توضيح الصورة. لكن من المؤكد أن الجزائريين لم يروا بأعينهم الإسلاميين يصطفون لتسليم أنفسهم إلى الجهات المعنية. وعلى الأرجح، اختار معظمهم العودة بهدوء إلى منازلهم ومتابعة حياتهم.

ويكتنف الغموض ذاته عدد القتلى. ففي العام 2006، أقرت الحكومة بمقتل 17 ألف إسلامي خلال المواجهات، مع الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمتمردين قُدر بنحو 27 ألفاً في العام 1993¹⁵، وحتى إن كان الرقم 17 ألفاً صحيحاً، من المستحيل تحديد حصة المقاتلين الإسلاميين المسلحين من حصة المدنيين في حصيلة ضحايا المواجهات. ولا يزال عدد عناصر الأمن الذين قُتلوا في المأساة الوطنية من أسرار الدولة.

وثمة معلومات تدل على أن بعض المتمردين غادروا الجزائر لمتابعة نشاطاتهم في العراق وغيره من البلدان. وفي العام 2003، قدرت الحكومة الجزائرية أن بين 600 وألف متمرّد جزائري نشطوا في شبكات إرهابية خارج البلاد¹⁶، وذهب كثر منهم على الأرجح إلى العراق حيث من الممكن أن يكون الجزائريون شكلوا 20% من الانتحاريين الأجانب، بحسب تقرير صدر في آب/أغسطس 2005¹⁷. وعلى الأرجح، كان بعضهم متورطاً في اغتيال دبلوماسيين جزائريين في العراق في تموز/يوليو 2005.

ونتيجةً لمقتل بعض المتمردين، أو تسليم أنفسهم، أو انتقالهم إلى شبكات إرهابية خارجية، تفككت في العام 2004 الجماعة الإسلامية المسلحة المعروفة بتنفيذ أعمال عنف ضد المدنيين، وتراجع عدد أفراد الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى حد كبير. إلا أن جماعة متشددة لا تزال نشطة في البلاد، كما تبين في موجة الأعمال الإرهابية الجديدة التي نفذت في العام 2007. ولا يزال الجزائريون مختلفين حول أسباب هذه الأحداث. ويميل الرئيس بوتفليقة إلى وصف العنف «بأعمال شغب» لا تركز إلى قاعدة عقائدية. وصرح في هذا الصدد: «ثمة أعمال إرهابية لا تزال تنفذ من حين إلى آخر، وهي ناجمة عن ظاهرة الجريمة المنظمة. إلا أنها تفتقر إلى نهج عقائدي»¹⁸.

ويقول البعض إن ما يسمى «ببقايا أعمال الإرهاب» يُنفذ على أيدي عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي تحالفت أخيراً مع القاعدة وغيرت اسمها إلى «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». وتبنت هذه الجماعة مسؤولية الأعمال الإرهابية غير المرتقبة

التي حصلت في العام 2007 والتي استهدفت بصورة خاصة المسؤولين الجزائريين، بمن فيهم الرئيس بوتفليقة وعناصر قوى الأمن. وتعتقد شريحة كبيرة من المواطنين أن «بقايا الإرهاب» يشكل غطاءً ملائماً للنشاطات الاقتصادية غير المشروعة، وعذراً للحكومة لإبقاء قانون حال الطوارئ قيد التنفيذ، مع الإشارة إلى أن هذا القانون الذي صدر في العام 1992 وكان من المفترض أن تنتهي مدته في غضون سنة، لا يزال نافذاً حتى اليوم.

إعادة السلطة المدنية

عندما قرر قادة الجيش الجزائري دعم ترشيح بوتفليقة إلى الرئاسة في العام 1999، لم يتخيلوا عندئذ السرعة التي سيندمون فيها على قرارهم هذا، إذ شن بوتفليقة صراعاً على الجبهات كلها لقطع أواصر العلاقة التقليدية بين الحكومة والجيش التي تأسست عندما نالت البلاد استقلالها. وللتذكير، يعد الجيش الوطني الشعبي الخلف المباشر لجيش التحرير الوطني، الذراع العسكري للجبهة الوطنية التحرير التي حاربت الاستعمار الفرنسي (1945-1962).

وفي الحقيقة، آمن أكثر من أفراد جيش التحرير الوطني أن لديهم دوراً مشروعاً في إعادة بناء البلاد اقتصادياً وسياسياً، وتمثلت الغاية من ذلك في إبقاء سيطرتهم على الحياة السياسية الجزائرية. وبالفعل، عندما انتهت حرب التحرير، برز الجيش كالجماعة المنظمة الوحيدة في البلاد واتخذ دور الدولة المستعمرة من دون مواجهة أي معارضة تذكر. ومنذ البداية، تمثلت العلامة الفارقة للدولة الجزائرية في السيطرة الهائلة التي يتمتع بها جهاز قمعي في البلاد وضعف المجتمع المدني الذي يمكن وصفه بالبدائي.

وأدى بوتفليقة دوراً أساسياً في ولادة دولة الجزائر، أولاً عن طريق المساهمة في التحالف بين الجيش والطبقة السياسية عشية الاستقلال، وثانياً من خلال المساعدة على تصميم الانقلاب الذي نُفذ في 19 حزيران/يونيو 1965 وأطاح أحمد بن بلا، أول رئيس انتخب في الجزائر بعد الاستقلال. وسارعت القوى المسلحة إلى تثبيت دورها السياسي المركزي عن طريق تعيين مسؤولين رفيعي المستوى مباشرة في مناصب عامة أو التأثير في القرارات السياسية. إلا أن بوتفليقة شارك في ما بعد في الجهود الرامية إلى الحد من السلطة التي تتمتع بها أبرز الوجوه العسكرية في البلاد، وكلفته هذه الخطوة احتمال عدم خلافة بومدين في العام 1979. وفي هذه الأثناء، وفي خطوة مفاجئة، عينت القيادة العليا للجيش الكولونيل الشاذلي بن جديد، الذي كان حينئذ شخصية غير معروفة لا تملك أي طموح سياسي واضح وأي خبرة في شؤون الدولة، وترجع في سدة الرئاسة لمدة 13 سنة. وكان بوتفليقة إحدى الضحايا الأولى للحملة التي أطلقها بن جديد للتخلص من رجال بومدين وإحكام سيطرته على البلاد. ونتيجة لذلك، نمت داخل بوتفليقة ضغينة إزاء القيادة العليا للجيش تسببت بنفيه لاحقاً.

وألغت قوى الأمن المحاولة الأولى لإعادة الحكم إلى حكومة مدنية في العام 1992، كما ذكر سابقاً. وفي العام 1999، قررت أن الوقت حان لانتخاب رئيس مدني وناورت لإفساح المجال أمام انتخاب بوتفليقة، معتقدة أن إنهاء نفيه وانتخابه رئيساً سيجعلانه يرضخ إلى طلباتها. لكن بدلاً من إبداء الامتنان والوفاء لقوى الأمن، اتخذ بوتفليقة موقفاً متصلباً إزاءها. وطالب بأن تبين النتائج الرسمية لانتخابات العام 1999 أنه حصد من الأصوات عدداً أكبر من تلك التي نالها زروال في الانتخابات السابقة. وتحقق طلبه وظهر في سجل الانتخابات أن بوتفليقة نال 73.8% من الأصوات، فيما حصل زروال على 61% من أصوات الناخبين في العام 1995 (لكن في الحقيقة، يُرجح أن إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع تراوح بين 20 و30%¹⁹).

ومن ثم، كرس بوتفليقة أكبر جزء من ولايته الرئاسية لتوطيد سلطته وتعيين أصدقائه المقربين وحلفائه السياسيين في مناصب عليا في الوزارات والمؤسسات الإقليمية (تاركاً حقيبة الدفاع لنفسه). وكما هي الحال بالنسبة إلى بومدين، أتى معظم شركائه من غرب البلاد. وبصفته قائد القوى العسكرية ووزير الدفاع، باشر بوتفليقة أيضاً عملية تدريجية لاستبدال أشخاص أوفياء له بضباط في القيادة العليا للجيش وخفض الدور السياسي للجهات العسكرية. وبينت الانتخابات التي جرت في نيسان/أبريل 2004 أنه نجح في هذه العملية إلى حد كبير²⁰. وأكد قائد الجيش الجنرال محمد العماري في تصريح له على «أن الزمن حين كانت المؤسسات العسكرية، لاعتبارات تتعلق بالاستقرار والتوافق الوطني، تتدخل في اللعبة السياسية ولى، وأنه لن يكون للجيش مرشح مفضل في الانتخابات الرئاسية بعد اليوم»²¹. وأعيد انتخاب بوتفليقة وبقي منصب وزير الدفاع في يده، وسارع إلى تعيين قادة جدد في المناطق الإقليمية كلها. كذلك أصدر مرسوماً رئاسياً أنشأ بموجبه منصب الأمين العام داخل وزارة الدفاع، ما ساعده على إحكام سيطرته على الجهاز العسكري. وأخيراً، أجبر بوتفليقة الجنرال العماري في آب/أغسطس 2004 على التنحي عن منصب قيادة الجيش وعين مكانه الجنرال المتقاعد أحمد قايد صالح، أحد أصدقائه المقربين وحلفائه السياسيين.

وكان للعماري دور كبير في قرار إلغاء انتخابات العام 1992، وكان من المدافعين عن التدابير الصارمة إزاء الجماعات الإسلامية المتطرفة، وأحد منتقدي قانون الوفاق المدني الذي سنه بوتفليقة، وخطة السلام بصورة عامة. وإثر تنحية هذا الأخير من منصبه، أصبح بوتفليقة قادراً أخيراً على إعادة سيطرة وزارة الدفاع على القوى المسلحة. ونجح بوتفليقة بالفعل في خفض دور الجيش في الحياة السياسية. إلا أن سلطته لم تمتد إلى أجهزة قوى الأمن²². وأدت متطلبات الحملة المعادية للإرهاب إلى توسع نشاطات عمل مديرية مكافحة التجسس والأمن الداخلي (DCE) ضمن مديرية الاستخبار والأمن (DRS). واستناداً إلى ما قاله بلعيد عبد السلام، مؤسس حركة التصنيع في الجزائر في عهد هواري بومدين

والرئيس السابق للحكومة (1992-1993)، إن احتلال منصب في الإدارات العامة لا يزال رهناً «بمباركة» جهاز الاستخبارات²³، إذ لا يزال لهذه المديرية حتى اليوم تأثير في الوزراء والسفراء ولوائح الناخبين، وتستمر هذه المديرية في مراقبة الشخصيات السياسية والمفكرين لأنها تتحكم بالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام العامة والخاصة. ويقول سعيد سادي رئيس حزب «التجمع للثقافة والديمقراطية» إن مديرية الاستخبار والأمن لا تزال في صلب السلطة، من دون الخضوع لأحكام الدستور، متمتعة بمصادر لا حدود لها²⁴. وبفضل الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، التي شرعت انتشار قوى الأمن في أنحاء الجزائر كلها، تمكن جهاز الأمن من تكريس سلطته السياسية. وفي تحليل نهائي لهذا الوضع، يمكن القول إن بوتفليقة تمكن جزئياً فقط من النجاح في معركته لإعادة السلطة المدنية إلى البلاد.

الجزائر والمجتمع الدولي

وتحسن مركز الجزائر على الساحة الدولية بصورة لافتة خلال عهد بوتفليقة نتيجة لانخفاض وتيرة العنف الداخلي، ولاسيما نتيجة لمساعي بوتفليقة الدبلوماسية التي لم تهدأ. واستخدم عبد العزيز بوتفليقة، الذي شغل منصب وزير الشؤون الخارجية بين العامين 1964 و1978 جهوده الدبلوماسية بحنكة لحشد دعم واعتراف دوليين، ولاسيما من فرنسا والولايات المتحدة. وبالفعل أجرى الرئيس ما لا يقل عن 40 زيارة دولية خلال السنوات الأولى من ولايته، بما فيها زيارات بارزة إلى إيطاليا وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين واليابان وفيتنام، وعدد من دول الخليج. وصرح منتقدوه أن معظم هذه الزيارات لم تكن مبررة بأي ضرورة دبلوماسية، إلا أن الرئيس رأى فيها أداة هامة لإقناع الحكومات الأجنبية بأن الجزائر حليف يمكن الاعتماد عليه في الحرب على الإرهاب ولجذب مستثمرين أجانب. وبعد مرور فترة قليلة على انتخابه، حاول بوتفليقة تطبيع العلاقات مع إسرائيل واستضاف القمة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية (المعروفة اليوم بالاتحاد الإفريقي)، ما جعل منه تلقائياً رئيساً للمنظمة للسنة التالية، وهو أمر ساعده على المفاوضة على وقف لإطلاق النار خلال الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا، فأصبح أحد المحركين البارزين للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا²⁵.

وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، نجح بوتفليقة سريعاً في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على الإرهاب؛ وفي المقابل، وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية، لمحاربة الجماعات الإسلامية، ما دل على أن الجزائر لم تعد تُعتبر «مشكلة فرنسية» على الصعيد الدولي.

وكانت حادثة اختطاف سياح أوروبيين في أوائل العام 2003 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى الاعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفاً إقليمياً إستراتيجياً جديداً. وفي العام 2004، أتت القوى الخاصة الأميركية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوى الوطنية على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال. ومن ثم، شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأميركي وحلف شمال الأطلسي. كذلك أشركت الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب (TSCTI). ويشار إلى أن سبعة من الدول التسع المشاركة في مبادرة الساحل تتمتع باحتياطات نفطية هائلة.

وساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينيات، كذلك ساهمت بشكل لافت في تغيير الصورة التي كانت تميز العلاقة بين الجزائر وفرنسا سابقاً. وبرزت الجزائر ساحة للحرب على الإرهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة وفرنسا، حتى عندما كانت باريس وواشنطن تتقاذفان الانتقادات حول الحرب على العراق. والمفاجئ أن الجزائر أصبحت في عهد بوتفليقة عنصراً من عناصر «محور الخير» في البيئة الجيوستراتيجية الجديدة. واستناداً إلى مصادر دبلوماسية، رعت الجزائر وجوداً أميركياً في منطقة تمرست في جنوب البلاد لحماية التجهيزات النفطية، على الرغم من نفي هذا الوجود مراراً من قبل قادة سياسيين من البلدين²⁶. إلا أن الجزائر نفت أيضاً رعاية القيادة العسكرية الإفريقية التي خططت لها وزارة الدفاع الأميركية والمعروفة بـ «أفريكوم» (AFRICOM).

لا مصالحة من دون حقيقة

وعلى الرغم من النجاحات الواضحة التي حُققَت في مجال إعادة الجزائر إلى مجرى شبيه طبيعي وفي الحد من سلطة الجيش والجهاز الأمني، أخفق بوتفليقة وبصورة كبيرة في بلوغ هدفه المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية. ولا تزال عائلات المفقودين مستاءة من عدم استعداد الحكومة لإجراء تحقيقات لمعرفة هوية المسؤولين عن حالات الاختطاف، ومما يمكن تسميته بالمحاولة البائسة لتسوية المشكلة عن طريق إغداق المال على هذه العائلات. أما ضحايا الانتهاكات الأخرى، بمن فيهم النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب، فأعربت عن غضبها لقرار الحكومة منح عفو شامل من دون إجراء أي تحقيق. واستشاط الناشطون في مجال حماية الحقوق المدنية غضباً بعد أن حاولت الحكومة قطع النقاشات حول ما حدث فعلاً خلال «العقد الأحمر» وأخفقت في وضع آليات تحقيق كتلك القائمة في دول أخرى.

وأُخذت قرارات هامة بشأن كيفية التعاطي مع عملية المصالحة بموجب مرسوم رئاسي، وصدقت هذه القرارات في إطار استفتاء شعبي، إلا أنها لم تُعرض لمناقشة مفتوحة في البرلمان. ولم تتضمن جهود بوتفليقة للسلام والمصالحة أي آليات للتوصل إلى الحقيقة، على الرغم من أن آليات مثل هذه أصبحت اليوم رائجة في البلدان الخارجة من نزاعات؛ فقد شكلت جنوب أفريقيا، مثلاً، لجنة الحقيقة والمصالحة لإلقاء الضوء على الأحداث المروعة التي شهدتها البلاد خلال سنوات التمييز العنصري. كذلك شكلت الأرجنتين لجنة للأشخاص المفقودين، وأنشأ المغرب هيئة الإنصاف والمصالحة. وكان بإمكان مثل هذه البنى المستقلة إفساح المجال أمام ضحايا الاعتداءات لإسماع صوتهم، وأمام منفي أعمال العنف من تقديم شهادتهم مقابل إعفائهم من أي ملاحقة قانونية. وبالفعل، ثمة اليوم أدلة كثيرة تشير إلى أن المصالحة لن تتحقق إلا عندما يعلم المواطنون ما حدث ويتصالحون مع هذا الماضي. إلا أن المسؤولين الجزائريين بقيادة الرئيس بوتفليقة تجاهلوا التجارب التي عرفتتها الدول الأخرى في هذا الصدد، وقرروا منح عفو شامل والتعويض على عائلات الضحايا بالمال بدلاً من إعطائهم المعلومات التي كانت بانتظارها على أمل طي الصفحة المظلمة للتاريخ الجزائري بأسرع وقت ممكن.

بيد أن هذا الاستعجال لن يؤدي إلا إلى تأجيل الأزمة، تلك الأزمة التي قد تنشب على الأرجح في المستقبل القريب لأن مسألة المفقودين أصبحت اليوم عالققة بين حبال توترات اقتصادية اجتماعية وتوترات بشأن الهوية في الجزائر، وهو أمر سيجعل من آفاق المصالحة وتعزيز حقوق الإنسان في البلاد قاتمة أكثر مما هي عليه اليوم.

الملاحظات

- 1 بوجمعة عشير، رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، صحيفة «الوطن»، 20 أيلول/سبتمبر 2007.
- 2 هوغ روبيرتس، «The Left and the Algerian Catastrophe» (اليسار والكارثة الجزائرية)، ميدل إيست إنترناشيونال (Middle East International)، رقم 651، 1 حزيران/يونيو، 2001، ص 18.
- 3 وليم كانت، «Between Ballots and Bullets :Algerian's Transition from Authoritarianism» (بين صناديق الاقتراع والرصاص: طي صفحة السلطوية في الجزائر)، واشنطن، «بروكينغز إنستيتيوت بريس» (Brookings Institute Press)، 1998، ص 5.
- 4 رشيد نلمساني، «Islamism in France. The French Have to Blame Themselves» (الحركة الإسلامية في فرنسا: على الفرنسيين لوم أنفسهم)، «ميدل إيست كوارترلي» (Middle East Quarterly)، أيلول/سبتمبر 1996.
- 5 لويس مارتينيز، «Why the Violence in Algeria? in Islam, Democracy and the State in Algeria. Lessons for the Western Mediterranean and Beyond» (ما أسباب العنف في الجزائر؟ في الإسلام والديمقراطية والدولة في الجزائر). عبر لدول غرب البحر المتوسط وما أبعد منها)، إعداد مايكل بونر، وميغان ريف، ومارك تسليير، لندن ونيويورك: روتليدج (Routledge)، 2005، ص 15.
- 6 الأهرام ويكلي (Al-Ahram Weekly)، العدد رقم 4141، 5-11 آب/أغسطس 1999.
- 7 راجع خطاب الرئيس بوتفليقة في التاسع من تموز/يوليو سنة 1999.
- 8 «هيومن رايتس واتش» في «Impunity in the Name of Reconciliation: Algerian President's Peace Plan Faces National Vote»، (غياب العقاب باسم المصالحة: خطة السلام للرئيس الجزائري موضوع استفتاء وطني) في 29 أيلول/سبتمبر 2005.
- 9 راجع خطاب بوتفليقة حول اللجنة الخاصة في 14 أيلول/سبتمبر 2003، كما ترجمتها منظمة «هيومن رايتس واتش»، في «هيومن رايتس واتش» «Impunity in the Name of Reconciliation: Algerian President's Peace Plan Faces National Vote»، أيلول/سبتمبر 2005.
- 10 تستند هذه الفقرة إلى تقرير صدر عن منظمة «هيومن رايتس واتش» في 15 أيلول/سبتمبر 2005، وارتكز إلى مقابلات أجريت مع كسنيني.

- 11 صحيفة لو جون أنديباندان (Le Jeune Indépendant) ، 26 أيلول/سبتمبر 2006 .
- 12 راجع المؤتمر الصحافي لجمال ولد عباس، «El Moudjahid» (المجاهد)، 28 أيلول/سبتمبر 2007.
- 13 صحيفة ليبرتييه (Liberté)، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 .
- 14 راجع ورشة العمل حول تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية التي نظمها صحيفة «المجاهد»، 15 تموز/يوليو 2007.
- 15 كمال ليبيدي، «Amnesia is the price of Algerian peace and reconciliation» (النسيان: ثمن السلام والمصالحة الوطنية في الجزائر)، دايلي ستار (Daily Star)، 1 نيسان/أبريل 2006 .
- 16 لجنة إغاثة اللاجئين، «La situation sécuritaire en Algérie» (الوضع الأمني في الجزائر)، ص 5، [http:// www. Commission.refugies.fr/](http://www.Commission.refugies.fr/)
- 17 إيزابيل ويرينفيلز، «Between Integration and Repression. Government responses to Islamism in the Maghreb» (بين الدمج والقمع: رد الحكومة على الحركة الإسلامية في المغرب) ، دراسة بحثية صدرت عن المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP) ، برلين، كانون الأول/ديسمبر 2005، ص 21.
- 18 صحيفة «ليبرتييه» (Liberté)، 14 آذار/مارس 2007 .
- 19 عبد النور علي يحيى، «Dignité Humaine» (الكرامة البشرية)، الجزائر العاصمة، دار INAS للنشر، 2006، ص 174.
- 20 يحيى زبير ولويزا دريس عيت حمدوش، «L'islamisme Algérien : institutionnalisation du politique et déclin du militaire Maghreb-Machrek» (الحركة الإسلامية الجزائرية: إعادة الطابع السياسي إلى مؤسسات الدولة وزوال سيطرة القوى العسكرية، المغرب المشرق)، عدد 188، صيف 2006، ص 15.
- 21 صحيفة «لو ماتان» (Le Matin)، 15 كانون الثاني/يناير 2004 .
- 22 هيوغ روبيرتس، «Demilitarizing Algeria» (إزالة سيطرة الجيش من الجزائر)، أوراق كارنيغي، العدد 86، أيار/مايو 2007، ص 15.
- 23 من المقابلة التي أجراها بلعيد عبد السلام مع صحيفة «الوطن» في الأول من آب/أغسطس 2007.
- 24 صحيفة الوطن، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- 25 روبرت مورتمير، «State and Army in Algeria: The "Bouteflika Effect"» (الدولة والجيش: تأثير بوتفليقة)، مجلة دراسات إفريقيا الشمالية، المجلد رقم 11، العدد 2، حزيران/يونيو 2006.
- 26 فرانسوا جيز وسليمة ملاح، «Al-Qaeda in the Islamic Maghreb and the April 11, 2007 attacks in Algiers. Clashes between factions against the backdrop of geopolitical conflicts» (القاعدة في المغرب الإسلامي وهجمات 11 نيسان/أبريل في الجزائر العاصمة؛ المواجهات بين الفصائل على خلفية النزاعات الجيوسياسية)، <http://www.Algeria-Watch>

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويتناول مركز الشرق الأوسط التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتؤمن هذه المقاربة المتميزة في كافة البلدان إلى واضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم على مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

سلسلة الشرق الأوسط

2007

- الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات. (سفيان العيسة)
إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية
(سفيان العيسة). آب/ اغسطس
- الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة بقلم (بول سالم). تموز / يوليو
المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة بقلم (مارينا أوتاوي وأميمة
عبد اللطيف). حزيران / يونيو
- الأحزاب العلمانية في العالم العربي (مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي). أيار / مايو
الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي بقلم (سفيان العيسة). أيار / مايو
تقييم الإصلاح السياسي في اليمن بقلم (سارة فيليبس). شباط / فبراير
الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي بقلم (سفيان العيسة). أيار / مايو